عرض كتاب

العنـوان : الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الالف الثالث قبل الميلاد حتى الالف الثالث بعد الميلاد .

المؤلـف : ا.م.د. فلاح حسن ثويني

مدير مكتب الاستشارات الاقتصادية - كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

مراجعة : د. مظهر محمد صالح - المستشار في البنك المركزي العراقي

ا.د . عوض فاضل اسماعيل – استاذ النظرية النقدية والمالية – جامعة النهرين

المطبعة : دار الرفاه للطباعة والنشر – بغداد

رقم الايداع : ٨٤٣ لسنة ٢٠١٠ في دار الكتب والوثائق – بغداد

عدد الصفحات : ٢٨٣ صفحة بالالوان (مع ملاحق لصور المسكوكات والاوراق النقدية)

الطبعة : الاولى ٢٠١٠

يُعـــد

هذا الكتاب توثيقا موجزا لمسيرة تطور النقود بصورها المتعددة والمصارف بانواعها المختلفة في العراق منذ قرون مضت ، و بالامكان ان ينهل من الكتاب المتخصص وغير المتخصص في شؤون النقود والمصارف .

ولكن قد يتساءل بعضهم ، هل بالإمكان اختصار تاريخ امة ووطن يمتد لأكثر من خمس آلاف سنة في صفحات معدودة ؟

وبالتأكيد الجواب يكون بالنفي ، الا ان الباحث، وانطلاقاً من المقولة (العُمر قصير والعلم كثير ، فُخذ مِنَ العلِم قليلهُ ما ينفع كثيرة) ، حاول من خلال دراسته جزءا صغيرا من كل كبير ان يؤطر لمحات من تطور النقود والمصارف في هذا الوطن (العراق) .

وتم استعمال منهج البحث العلمي التاريخي الذي يُعد من أوسع المناهج العلمية واكثرها انتشارا ، نظرا لسعة إستعماله في العلوم الانسانية والطبيعية ، إذ إن منهجية البحث العلمي التاريخية عموما ، والاقتصادية على وجه الخصوص تهدف بالاساس الى توضيح معالم التغيرات التي حدثت في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة وصف وتحليل وتفسير الظواهر والانشطة من خلال التعرف على اصولها وجذورها وتسلسل حدوثها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، وإمكانية الاستفادة منها كلما كان ذلك ممكناً .

و على الرغم من ان دراسة التطورات التاريخية النقدية والمصرفية بإستعمال التحليل والتفسير العلمي عموما بدأت مع ظهور المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن التغيرات في قيمة النقود في القرن الرابع عشر الميلادي ، إلا أن خلفيات وجذور هذه التطورات يعود الى فترات موغلة في القدم يرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد عندما إستعمل السومريون الشعير والفضة كنقود سلعية .

وهذا الكتاب يحاول بيان التطورات التاريخية التي حدثت في مسيرة النقود والمصارف في العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى الوقت الحاضر(الألف الثالث بعد الميلاد)، وبصورة مبالغة في الإيجاز، لأن تاريخ العراق الكبير لايستطيع مثل هذا الكتاب الصغير. أن يختصره ، حيث شهدت النقود والمصارف في هذه المدة الطويلة تحولات جذرية في طبيعتها ، فبعد أن بدأت النقود (أثناء مدة المقايضة) بالسلع البسيطة المتاحة والتي ترتبط بحياة الإنسان ومعيشته ، من صدف وأحجار ومعادن ومحاصيل زراعية وحيوانات ..الخ ، وبعد أن أمست عملية المبادلة (المقايضة) في هذه السلع غير مجدية بسبب تطور الحاجات الإنسانية ، حصلت تطورات في أشكال ونوعية النقود مثل المعادن النفيسة كالذهب والفضة بصورة سبائك أو مسكوكات ، ومن ثم إلى نقود ورقية بدأت بصورة إيصالات أصبحت فيما بعد مبرئة للذمة ، ومن ثم النقود الورقية القانونية (الإلزامية) السائدة حتى الوقت الحاضر ، والتي تتواجد جنباً إلى جنب مع أشكال النقود الائتمانية (جميع وسائل الدفع من غير النقود القانونية مثل الصكوك والأوراق التجارية والمالية وبطاقات الائتمان الالكترونية ..الخ) لتؤدي وظائف النقود المختلفة والتي تنال ثقة الأطراف المتبادلة كوسيط في عملية المبادلة ومقياس لقيم السلع والخدمات ومخزنا للقيم وأداة لتسوية المدفوعات المؤجلة .

وانعكست هذه التطورات في النقود على المؤسسات التي تستعملها وتتعامل بها وهي المصارف (لكونها المحل الذي يتم فيه الصرف أي بيع وشراء النقود) إذ تعددت هي الأخرى

في أنواعها وفي وظائفها باعتبارها محلا لتوفير الأموال وتعبئتها ونقلها من ذوي الفائض إلى ذوي العجز ، والتي ابتدأت بالمصارف التجارية والمتخصصة ومن ثم البنوك المركزية كمشرفة على النظام المصرفي .

وقد جاء الكتاب في عشرة فصول ، زد على الملاحق الخاصة بصور المسكوكات والاوراق النقدية التي تم التعامل فيها أثناء تلك المدة الطويلة .

إذ احتوى الفصل الأول على تاريخ النقود والصيرفة في العراق القديم من خلال اربعة مباحث تضمنت طبيعة النقود والصيرفة والنشاط المصرفي في حضارات سومر وبابل واشور منذ سنة ٣٢٠٠ قبل الميلاد .

في حين تناول الفصل الثاني النقود في عهد الدولة الاسلامية منذ فجر الرسالة المحمدية حتى بداية العصر الاموي في سنة ٤١ هجرية ، ٦٦١ ميلادية ومن خلال خمسة مباحث القت الضوء على بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنقود والصيرفة ، وكذلك اهمية النقود وتداولها وتزييفها .

اما الفصل الثالث ، فتم فيه استعراض تاريخ النقود في العهد الاموي أثناء المدة (٤١ – ١٣٢) هجرية ، (٦٦١ – ٧٤٩) ميلادية ، وذكر المدن العراقية التي سكت وضربت فيها النقود في هذا العصر . وكان ذلك من خلال مبحثين .

واستعرض الفصل الرابع ، تاريخ النقود في العصر العباسي الذي امتد طوال خمسة قرون (١٣٢ – ٦٥٦) هجرية ، (٧٥٠ – ١٢٥٨) ميلادية من خلال مبحثين تناولا النقود والمدن العراقية التي سكت فيها .

اما الفصل الخامس ، فتطرق من خلال مبحثين إلى المصارف والعمليات المصرفية وبيت المال في عهد الدولة الاسلامية .

فيما تضمن الفصل السادس ، ستة مباحث تناولت نقود الأقوام الأجنبية التي سيطرت على العراق منذ سقوط بغداد على ايدي المغول سنة (٦٥٦ هجرية) ، (١٢٥٨ ميلادية) ، مرورا بالجلائريين والتركمان والصفويين والعثمانيين حتى مطلع القرن العشرين .

اما الفصل السابع ، فقد تضمن النقود العراقية أثناء العهد الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، ومن خلال ثلاثة مباحث استعرضت المحاولات الاولى لاصدار العملة العراقية ، وكذلك اصداراتها من قبل لجنة العملة العراقية والمصرف الوطني العراقي والبنك المركزي العراقي

اما الفصل الثامن ، فكان موضوعه هيكل الجهاز المصرفي في العراق أثناء العهد الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨) من خلال استعراض تاريخ تاسيس المصارف بانواعها المختلفة أثناء هذه الحقبة الزمنية .

بينما تضمن الفصل التاسع إصدارات النقود العراقية (الورقية والمسكوكات) أثناء العهد الجمهوري (١٩٥٨ – ٢٠٠٧) .

وتضمن الفصل الاخير (العاشر) التطورات التي حدثت في الجهاز المصرفي العراقي خلال العهد الجمهوري (١٩٥٨ – ٢٠٠٧) .

كذلك تضمن الكتاب مجموعة ملاحق تضمنت موجز تاريخ العراق واسماء ومدة تولي محافظي البنك المركزي العراقي ، واسماء وعناوين المصارف الحكومية والاهلية والاسلامية والاجنبية .

ان الشيء الذي يتميز به الكتاب ، هو احتواءه على التطورات التي حصلت في كلٍ من النقود والمصارف في العراق في تلك المدة ، بعد ان جرت العادة وفي معظم الكتب السابقة التركيز على جانب النقود فقط أو المصارف .